



التقرير السنوي

لوزارة النقل والمواصلات للعام ٢٠٠٥

.....

.....

-

•

(

تقديم

بناءً على المهام المنوطة بي والمبينة في قرار مجلس الوزراء رقم ١٤/٢١/م.و/أ.ق لسنة ٢٠٠٤ وكذلك في هيكلية الوزارة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، أقدم التقرير السنوي في ظل الحكومة الفلسطينية التاسعة .

حققت الوزارة إيرادات سنوية بلغت ١٤٧٠٦ مليون شيكل بزيادة عن إيرادات العام السابق قدرها ١٤٠٧ مليون شيكل. وقامت الوزارة بتسكين الهيكل التنظيمي المعتمد في ديوان الموظفين واللجنة الإدارية لمجلس الوزراء. كذلك قامت الوزارة بتسكين هيكلية هيئة الأرصاد الجوية. قدمت الوزارة هيكلية سلطة المواني البحرية وهيكلية سلطة الطيران المدني للاعتماد من مجلس الوزراء.

تم عقد عدة جلسات للمجلس الأعلى للخطوط الجوية وإعداد قانون مؤسسة الخطوط الجوية وتقديمها لمجلس الوزراء والذي بدوره أحالها للمشرع.

- شاركت الوزارة بشكل فاعل وكبير في اللجان الفنية للانسحاب من مستوطنات قطاع غزة و شمال الضفة الغربية. أعدت الوزارة عدة تقارير عن المستوطنات ومشروعات ما بعد الانسحاب للبنية التحتية الأمر الذي تناولته وسائل الإعلام بشكل واسع.

- ساهمت الوزارة في توفير تسهيلات للقطاع الخاص في حقل النقل و المواصلات في مجال استيراد مركبات و معدات و قطع غيار، حيث زادت نسبة الإدخال في هذا العام عن العام الماضي أكثر من ٥٠٪.

- كذلك قامت الوزارة من خلال تعاونها مع شرطة المرور و دوريات السلامة على الطرق بحجز و شطب حوالي ألف مركبة غير صالحة للسير على الطرق. وأجرت الوزارة قرابة ٦٠٠ رخصة تشغيل مركبة عمومية سداً لحاجة السوق و الزيادة السكانية و بدل جزء مما تم شطبه.

- أعدت الوزارة الدراسات الفنية اللازمة لموقع الميناء التجاري و خطة استخدامات أراضي الميناء، و قرية الشحن الجوي بمطار ياسر عرفات الدولي و عقدت الاجتماعات الرسمية ذات الصلة مع الدول المانحة المعنية بالخصوص.
- أعدت الوزارة خطة تنميه قطاع النقل و المواصلات متوسطة المدى (لمدة ثلاث أعوام)، و كذلك الخطة الطارئة .
- قامت الأرصاد الجوية بإعداد تقارير أرصاد و مناخيه دورية و نشره جوية يومية توزع لجميع وسائل الإعلام.
- افتتحت الوزارة دائرة ترخيص جديدة في محافظة رفح و هي بصدد إفتتاح دائرة في سلفيت و دائرة في أبوديس.

د.علي شعت

وكيل وزارة النقل والمواصلات

ملخص تنفيذي

تحمل وزارة النقل والمواصلات على عاتقها مسؤولية تطوير وتنظيم ورسم سياسات قطاع النقل والمواصلات في فلسطين، كما أنها تسعى إلى إحداث حلقات تكامل بين وسائل النقل البري والجوى والبحري لتطوير البنية التحتية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وقد اهتمت السلطة الوطنية ومنذ تأسيسها بتطوير هذا القطاع والارتقاء به ليتناسب مع دوره في الاقتصاد والتنمية وذلك من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تطوير شبكات النقل والمواصلات القائمة والتي بلغت حوالي ٨٣١٠ كم وعملت على استحداث شبكات وآليات ربط جديدة مثل إنشاء وتجهيز مطار غزة الدولي بتكلفة تفوق ١٠٠ مليون دولار والعمل الحالي على إنشاء مبنى قرية الشحن الجوى بتكلفة تصل إلى ٣٠ مليون دولار عبر سلطة الطيران المدني والذي لم يتسن البدء بتنفيذه بسبب الممارسات الإسرائيلية المستمرة منذ العدوان الإسرائيلي في سبتمبر ٢٠٠٠. هذا بالإضافة إلى أن الوزارة قامت بإنجاز جميع الدراسات الضرورية لإنشاء المرحلة الأولى من ميناء غزة البحري بقيمة 7٧ مليون دولار وشرعت بتنفيذه في يوليو ٢٠٠٠ عبر سلطة الموانئ البحرية ولكن العدوان الإسرائيلي نال من هذا المشروع بتدمير ما تم تنفيذه مما أدى إلى وقف العمل به. كذلك شرعت الوزارة بتصميم الطريق الرئيس الرابط لمدن وقرى الضفة الغربية بدءاً من جنين وانتهاءً بالخليل ومن ثم في المرحلة الثانية الربط بالمحافظات الجنوبية الخمسة بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية وأيضاً توقف العمل في تنفيذ هذا المشروع بسبب الإملاءات الإسرائيلية التعسفية.

آثرت الوزارة تشغيل الخطوط الجوية الفلسطينية عبر مطار العريش في مصر الشقيقة وذلك خدمةً للمواطنين الفلسطينيين خاصة في مواسم الحج والعمرة.

حافظت الوزارة على مستويات الدخل والإيرادات للخزينة العامة حيث حققت الوزارة عام ٢٠٠٥ إيرادات لا بأس بها تفوق إيرادات الأعوام السابقة بشكل ملموس، حيث بلغت (١٤٧,٥٥٩,٥٣٣,٧٠ شيكل) بزيادة عن إيرادات العام السابق بلغت (١٤,٧٣٢,٨٩٠,٤٠ شيكل) برغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

تحسيناً لأوضاع وخدمات المركبات العمومية وشبكات النقل والمواصلات في فلسطين تم العمل بموجب قرارات وإجراءات وزارية على تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني على إدخال مركبات وحافلات حديثة للوطن وحسب النظم والقواعد الفنية المعمول بها في وزارة النقل والمواصلات، حيث بلغ إجمالي طلبات الاستيراد والإدخال للمركبات في المحافظات الجنوبية عدد ٥٠١٣ طلب خلال العام ٢٠٠٥، وعدد المدخل الفعلي من المركبات خلال نفس الفترة ٣٨٩٨ مركبة بقيمة إجمالية تقديرية ٢٦,٧٤٤,٠٠٠ دولار، وبلغ إجمالي استيراد وإدخال قطع الغيار خلال العام مبلغ وقدره ١٠,٢١٢,٠٠٠ دولار. وفي المحافظات الشمالية بلغ عدد معاملات الاستيراد للمركبات المستعملة خلال العام ٢٠٠٥ (١٦٧٥) معاملة وعدد معاملات القطع والمركبات الجديدة (٥٣٨) معاملة، أما معاملات تحويل المركبات من إسرائيل للمحافظات الشمالية فقد بلغت (٢٠١٢) مركبة متنوعة.

وبلغ إجمالي المعدات الهندسية المرخصة خلال العام ٢٠٠٥ في المحافظات الجنوبية عدد (٤٨٥) من المعدات الثقيلة وترخيص (٢٨١) كراج، كما تم ترخيص (٥٤٨) من معارض السيارات و قطع الغيار وعدد (٢١٢٨) رخصة

مسحوبة عن طريق دورية السلامة على الطرق. أما في المحافظات الشمالية فقد بلغ إجمالي المعدات الهندسية المرخصة لعام ٢٠٠٥ كالتالي : تجديد ترخيص عدد (٤٩٢) كراج ، وعدد (١٣٦) محل قطاع غيار، وعدد (١٦٩) من معارض السيارات .

افتتحت الوزارة مقر دائرة ترخيص رفع في نوفمبر ٢٠٠٥ ، كما تعمل الوزارة على التجهيز والتحضير لافتتاح مقر دائرة ترخيص سلفيت، والتحضير كذلك لافتتاح دائرة الترخيص في محافظة القدس (أبوديس).

عملت الوزارة على إعداد نشرة جوية يومية لكافة وسائل الإعلام في فلسطين، كما تزود المؤسسات العامة والخاصة بالبيانات المناخية، وإصدار النشرة المناخية الدورية (Rain Records)، والمباشرة في توزيع سبعة أجهزة لتسجيل الأمطار.

أهداف تطوير قطاع النقل والمواصلات في فلسطين

أولاً الأهداف العامة:

- العمل على تطوير وإنشاء شبكة طرق ومواصلات حديثة وأمنه تتماشى مع المتطلبات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية وقادرة على ربط جميع محافظات الوطن و الدول الإقليمية المجاورة .
- العمل على تطوير وإنشاء أنظمة حديثة ومتقدمة لقطاع الطرق والمواصلات للحد من الآثار البيئية الناتجة عن هذا القطاع.
- العمل على استعمال المخططات الإقليمية التطويرية المقترحة للمحافظات الفلسطينية كأساس لتحديد ووضع العناصر الأساسية لتطوير قطاع الطرق والمواصلات.

ثانياً الأهداف الخاصة:

- العمل على ربط شطري الوطن .
- العمل على تطوير وإنشاء ميناء غزة البحري .
- العمل على تطوير وإعادة تشغيل مطار غزة الدولي وكذلك إنشاء مطار دولي في الضفة الغربية.
- العمل على تحسين الربط الإقليمي مع الدول المجاورة.
- العمل على تسهيل الربط بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية والميناء والمطار ونقاط الحدود.

- توفير نظام طرق ناجح وفعال لتحسين مستوى أمن وسلامة حركة السير على الطرق.
- تقليل الضوضاء وتلوث الهواء في المناطق الكثيفة بالسكان.
- تحسين وتعزيز فعاليات الحركة السياحية والتجارية.
- توفير نظام نقل عام ناجح وفعال للتخفيف من الازدحام والتقليل من الآثار البيئية.
- العمل على تشجيع البحث والتطوير وتدريب الكوادر البشرية في المؤسسات القائمة على قطاع الطرق والمواصلات.

إستراتيجية تطوير قطاع النقل الفلسطيني

- العمل على إنشاء وتطوير الطرق الإقليمية والرئيسية والطرق المؤدية إلى كل من المطار والميناء والمنشآت الاقتصادية والصناعية الأخرى.
- العمل على إنشاء الطريق الرابط بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب .
- البدء بتنفيذ الإنشاءات المتعلقة بمطار محافظات الشمال.
- إعادة تأهيل وبناء نقاط العبور والممرات مع الدول المجاورة.
- إنشاء وتطوير أولويات الطرق المقترحة في كل من محافظات الضفة الغربية وغزة.
- إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل الطرق داخل المدن.
- استخدام وإنشاء خطوط النقل العام شاملة (الحافلات والسكك الحديدية).
- تنظيم التقاطعات السطحية بين شبكات الطرق المختلفة.
- وضع الأسس والقوانين اللازمة لتطوير القطاع.
- إنشاء مراكز أبحاث المواصلات.
- إنشاء مراكز التراخيص للسيارات.
- العمل على تنظيم دورات تدريبية متقدمة في مجال الإدارة والمراقبة والمتابعة والصيانة وغيرها من المجالات المتعلقة بهذا القطاع.
- العمل على خلق دور فعال للقطاع الخاص والاستثمارات للمشاركة في بعض المشاريع الهامة لقطاع الطرق والمواصلات.

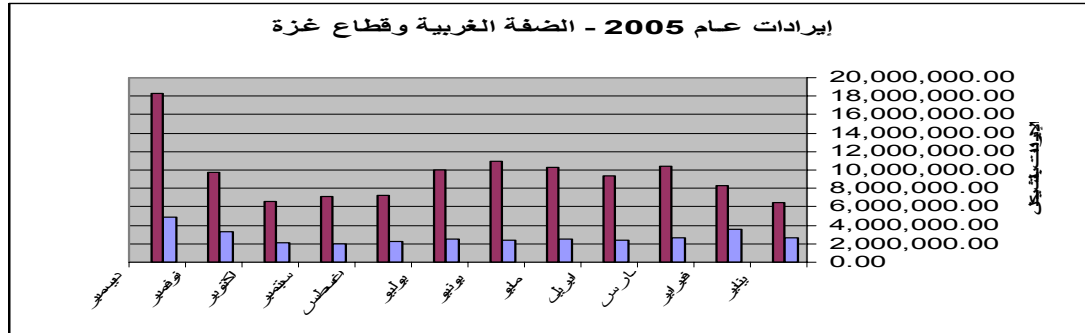
الإنجازات

على صعيد الشؤون الإدارية والمالية:

حافظت الوزارة على مستويات الدخل والإيرادات للخزينة العامة حيث أنها ساهمت في ارتفاع إيرادات الخزينة العامة حيث بلغت إيرادات عام ٢٠٠٤م (١٣٢,٨٢٦,٦٤٣,٣٠) شيكل، فيما بلغت إيرادات عام ٢٠٠٥م (١٤٧,٥٥٩,٥٣٣,٧٠) شيكل، بزيادة في الدخل بلغت (١٤,٧٣٢,٨٩٠,٤٠) شيكل) رغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد. وهذا الجدول يبين الفرق في إيرادات الوزارة بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥:

9,159,350.30	6,499,950.30	2,659,400.00	26,999,096.70	19,903,894.70	7,095,202.00	
11,793,529.30	8,265,930.30	3,527,599.00	15,405,431.40	12,528,696.40	2,876,735.00	
13,028,716.30	10,434,116.30	2,594,600.00	12,161,030.80	8,946,248.80	3,214,782.00	
11,622,926.90	9,294,667.90	2,328,259.00	7,992,161.20	5,875,162.20	2,116,999.00	
12,777,464.30	10,271,307.30	2,506,157.00	7,670,140.60	5,855,692.60	1,814,448.00	
13,262,828.80	10,872,022.80	2,390,806.00	9,027,321.20	6,537,297.20	2,490,024.00	
12,576,160.30	10,059,102.30	2,517,058.00	12,368,758.20	9,526,157.20	2,842,601.00	
9,474,264.50	7,258,312.50	2,215,952.00	8,784,334.90	6,566,488.90	2,217,846.00	
9,092,081.50	7,112,685.50	1,979,396.00	7,769,219.40	5,820,792.40	1,948,427.00	
8,626,302.30	6,548,307.30	2,077,995.00	5,953,251.30	4,622,126.30	1,331,125.00	
12,992,040.20	9,717,147.20	3,274,893.00	5,934,221.00	4,300,689.00	1,633,532.00	
23,153,989.00	18,269,671.00	4,884,318.00	12,761,677.10	9,635,377.10	3,126,300.00	
147,559,653.70	114,603,220.70	32,956,433.00	132,826,643.80	100,118,622.80	32,708,021.00	

والرسم البياني التالي يوضح إيرادات الوزارة عن كل شهر في العام ٢٠٠٥ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة :



)
(.

إنجازات دوائر الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية:

دائرة المحاسبة:

- ١- الالتزام بالدورة المستندية المتفق عليها مع دائرة الرقابة الداخلية في وزارة المالية .
- ٢- حوسبة النظام المالي وتحليل جميع النفقات حسب بنود الموازنة .
- ٣- تقوم دائرة المحاسبة بمتابعة تحصيل القيمة الايجارية للمباني والأبنية التي تشغلها الوزارة.
- ٤- متابعة تسديد كافة الالتزامات المتبقية لعام ٢٠٠٤ مع دائرة المدفوعات في وزارة المالية.

٥- بلغ إجمالي الالتزامات المالية خلال عام ٢٠٠٥ مبلغ "٢٧٥٠٦٩٠,٦٣" شيكل سدد منها مبلغ "٥٧٩٠٥٩,٠٣" شيكل وبلغ حجم الالتزامات الغير مسددة مبلغ "٢١٧١٦٣١,٦٠" شيكل منها ما يصرف مركزياً من وزارة المالية مبلغ "١٥٤٤٦٥١,١٥" شيكل والباقي يصرف من حساب الوزارة بمبلغ "٦٢٦٩٨٠,٤٥" شيكل .

دائرة الموازنة والتدقيق:

- ١- تم إعداد الموازنة العامة للوزارة لعام ٢٠٠٦ .
- ٢- متابعة وزارة المالية لاستلام الحوالات المالية الواردة للوزارة .
- ٣- إعداد التسويات البنكية الشهرية .

٤- إعداد التسويات مع وزارة المالية .

دائرة الإيرادات :

- ١- ضبط الدورة المستندية لحركة المعاملات المالية في دوائر الترخيص .
- ٢- بلغ إجمالي الإيرادات في الوزارة للفترة (٢٠٠٥/١/١-٢٠٠٥/١١/٣٠) مبلغ (١٢٤٤٠٥٦٦٤,٧٠) شيكل لجميع الدوائر في الضفة وغزة وجاري العمل لتحديد وتدقيق مبلغ الإيرادات لشهر ١٢ / ٢٠٠٥ ومطابقته مع حسابات بنك الأردن .
- ٣- تم عمل مطابقة وتسويات مالية بين كشوفات محاسبي الدوائر وكشوف البنك التفصيلية الواردة للوزارة شهرياً .
- ٤- تم إعداد نظام ولوائح تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحصلها الوزارة من المواطنين.

دائرة شؤون الأفراد :

- ١- تم تنفيذ هيكلية الوزارة في وزارة المالية بعد تسكين جميع الموظفين وتم عمل الكشوف اللازمة بأسماء الموظفين حسب الهيكلية المعتمدة .
- ٢- تم انجاز العلاوة الإدارية لجميع الموظفين بالأسماء والدرجات وحصرتها بكشوف تفصيلية حسب الهيكلية المعتمدة .

دائرة اللوازم والمشتريات :

- ١- تجهيز طباعة رخص مركبات ورخص سائقين ونماذج الفحص العملي والنظري وغيرها تكفي لاحتياجات الوزارة خلال السنة .
- ٢- إرسال مكاتب وأثاث للمحافظات الشمالية لدوائر الترخيص والأرصاء الجوية .
- ٣- إدخال الجزء الأول من بيانات الجرد السابقة ٢٠٠٤ على برنامج اللوازم .

دائرة العطاءات :

- ١- تم انجاز عطاء بيع السيارات الحكومية والتي عددها (٥٣) سيارة وقد تم توزيع "٧٠" نسخة عطاء على المواطنين بمبلغ "١٠٠" شيكل لكل نسخة وتم دفع ايراد بيع نسخ العطاء في الإيراد المركزي في وزارة المالية وتقدم للعطاء "٥٣" مزاد وتم بيع "٤٨" سيارة فقط .
- ٢- المتابعة مع وزارة المالية لتسديد الموردين بشكل مباشر من وزارة المالية .

دائرة إيرادات النقل على الطرق :

١- تم فتح فرع جديد لبنك الأردن في دائرة النقل على الطرق ليتم تحصيل إيرادات النقل على الطرق بواسطته حيث بلغ إجمالي الإيرادات خلال الفترة ٢٠٠٥/٦/١ - ٢٠٠٥/١٠/١ مبلغ (٣٧٦٥٨٤٧) .

٢- تم انجاز وإنهاء "١٥٠٠" ملف خلال فترة الثلاث شهور الماضية .

على صعيد الإدارة العامة للهندسة والسلامة المرورية:

تتألف الإدارة العامة للهندسة والسلامة المرورية من ثلاث دوائر، وتعمل هذه الدوائر مجتمعة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بتحقيق السلامة المرورية للمواطن والمركبة وتقليل الحوادث وبناء قاعدة بيانات جغرافية لقطاع النقل والمواصلات (بيانات مكاتب التاكسي ومدارس السياقة ومعاهد وخطوط النقل العام) وإعداد الدراسات المكانية الخاصة بخطوط المواصلات بأنواعها البرية والجوية والبحرية والمشاركة في لجان التنظيم مع الحكم المحلي.

وتمت الموافقة على ترخيص المواقع المختلفة (مكتب تاكسي - معارض السيارات - مدارس السياقة العملية والنظرية - الحرف بأنواعها ومراكزها - مراكز الفحص للسيارات - محطات الوقود والغاز - مكاتب تأجير السيارات - دراسة مفترقات الطرق والدينومتر) في المحافظات الشمالية وذلك حسب الجدول التالي :

	+
	+
	+
	+
	+
-	+
	+
-	
	+
	+
	+

	+
	+
	+
	+
	() +
	0 +
	+
	+
	+
	+
-	+
	+
	0 +
	0 +

قامت الإدارة العامة للهندسة والسلامة المرورية بالمحافظات الجنوبية بمنح الموافقات المرورية لإقامة ٤ محطات وقود ، ومنح موافقات مبدئية ل ٦ محطات تعبئة غاز منزلي ، ومنح الموافقات المرورية لإقامة ١٠ معارض للسيارات وذلك بعد معاينة المواقع و استيفاء الشروط المطلوبة، ومنح الموافقة النهائية لإقامة مصنع للباطون الجاهز، ومنح الموافقة المرورية لإقامة ٦ ورش لإصلاح المركبات وذلك بعد زيارة الموقع واستيفاء الشروط المطلوبة، ومنح الموافقة المرورية لإقامة ٣ مواقف لمبيت الباصات لشركات الباصات الخاصة، ومنح الموافقة المرورية لإقامة صالة أفراح ومؤتمرات واحدة ، ومنح موافقة مرورية ل ٦ مكاتب تاكسيات .

ومن أهم إنجازات الإدارة:

• دائرة GIS

١. الرابط الجغرافي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

• الانتهاء من حوسبة منطقة مساحتها 600 كم2 متضمنة: التجمعات السكانية و الطرق، و خطوط الكنتور بفترة 10 م تمتد من ترقوميا و حتى غزة.

• تم عمل خريطة ثلاثية الأبعاد و التي من خلالها تم تحديد مسار مقترح للطريق الرابط من بيت حانون و حتى ترقوميا، و من بيت حانون و حتى بيت عوا.

٢. معالجة عدد من الملفات المحوسبة للمدن و البلدات التي الحصول عليها متضمنا ذلك مراجعتها و تنقيحها و تصنيفها و تحويلها إلى نظام المعلومات الجغرافي.

٣. حضور ورشات العمل لإنشاء سلطة (وكالة) الخرائط الفلسطينية و ذلك في وزارة التخطيط.

٤. مكاتب التاكسي و مدارس السياقة:

• عمل ميداني لتحديد مواقع مكاتب التاكسي و مدارس السياقة و تنزيلها على الخرائط في جميع التجمعات السكانية (مدن و بلدات) الرئيسية في الضفة الغربية (عدا القدس).

• دائرة التوعية و الإرشاد

١. تم عمل خطة للحد من حوادث الطرق.

٢. تم عمل نظام لدائرة الحوادث و السلامة الطرفية و تشمل معلومات عن السائقين و المركبات.

٣. تم إعداد مواصفات فنية للإشارات المرورية على الطرق.

٤. تم عمل خطة مقترحة لإدارة الكوارث.

وشاركت في لجنة الانسحاب و إعداد تقرير تفصيلي عن حالة الطرق داخل المستوطنات المخلاة، و المشاركة في اجتماعات لجنة المرور المشتركة و مناقشة القضايا ذات العلاقة بتنظيم حركة المرور داخل المحافظات الفلسطينية، و كذلك في اللجنة المركزية للأبنية و تنظيم المدن لعام ٢٠٠٥. و إعداد قائمة بالمشاريع المقدمة للتمويل عبر المنحة

الأمريكية وكذلك بالمشاريع المقدمة عبر المنحة اليابانية ، والمشاركة في لجنة تطوير الكورنيش ولجنة طريق عابر فلسطين .

على صعيد الشؤون الفنية (النقل على الطرق وهندسة المركبات):

إن عام ٢٠٠٥ يعتبر عاما حافلا بالإنجازات فقد تم تحقيق العديد من الإنجازات حيث تم إصدار الأوامر الفنية لجميع المركبات المسموح باستيرادها من إنتاج سنة ٢٠٠٥ وكذلك معظم الأوامر الفنية للمركبات من إنتاج ٢٠٠٦، بالإضافة إلى إصدار قائمة مستوردي المركبات المستعملة الثابتة والتي تضمنت ١٥ اسماً جديداً بدلاً من تجار آخرين لم يقوموا باستعمال رخص الاستيراد التي منحت لهم. وتنظيم العمل على معبر ترقوميا فيما يخص تحويل المركبات من إسرائيل حيث تم عمل قوائم مؤرخة يتم تحويل السيارات وفقها وبالتالي القضاء على الفوضى التي كانت تعرقل سير العمل على المعبر. ففي المحافظات الشمالية بلغ عدد معاملات الاستيراد للمركبات المستعملة خلال العام المنصرم (١٦٢٥) معاملة وعدد معاملات القطع والمركبات الجديدة (٥٣٨) معاملة ، أما معاملات تحويل المركبات من إسرائيل للمحافظات الشمالية فقد بلغت (٢٠١٢) مركبة متنوعة .

والجدول التالي يوضح عدد المركبات المستعملة وقطع المركبات الجديدة والمركبات المحولة من إسرائيل للمحافظات الشمالية لعامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥:

٢٠٠٤			٢٠٠٥		٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	
المركبات المستعملة	القطع	المركبات الجديدة	المركبات المستعملة	القطع	المركبات الجديدة	

حيث بلغت الزيادة في عدد المركبات بنسبة ٥٤٪ مقارنة مع السنة الماضية .

كما أن هناك معاملات لإعادة تصدير شاحنات للأردن ، حيث بدأ العمل بإعادة التصدير من تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٣ وبلغ عدد الشاحنات حتى ٢٠٠٥/١٢/٢٨ (١٥٦) شاحنة، وللحاجة وللضرورة طلبنا زيادة يوم عمل حيث أصبح العمل ثلاثة أيام أسبوعياً بدل يومين .

حركة المعابر:

- طلبات الاستيراد وإدخال المركبات خلال عام ٢٠٠٥ عبر معبر بيت حانون:

- عدد المركبات التي تم إدخالها عبر معبر بيت حانون (ايرز) لعام ٢٠٠٥:

' '		-
' '		-
'		-
'		-
'		-
	-	
' '		

- طلبات استيراد وادخال قطع الغيار خلال عام ٢٠٠٥ عبر المنطار التجاري:

	' '				
	' '				
	'				
	' '				

إحصائية تقديرية بدخول قطع الغيار والزيوت عبر معبر المنطار التجاري لعام ٢٠٠٥
من داخل الخط الأخضر .

تقوم الإدارة العامة للنقل على الطرق بتنظيم عملية صرف أرقام عمومية " تأجير"،
وتجديدها ومتابعتها، وذلك من خلال توفير العدد المناسب من مركبات الأجرة
والحافلات العامة لخدمة التجمعات السكانية كلٌ حسب كثافتها وموقعها الجغرافي خدمةً
للمواطن الفلسطيني.

تقوم الإدارة العامة لهندسة المركبات بإجراء الفحص الفني لتشخيص المعدات الهندسية
المدخلة من إسرائيل والمستوردة، وإصدار التراخيص الخاصة بالكراجات ومحطات
الوقود والورش ومحطات الخدمة ومراكز الفحص، كما قامت الإدارة بحل العديد من
المشاكل الفنية لبعض المعدات ، وكذلك تطوير برنامج محوسب لإتمام العمل .

في المحافظات الجنوبية أنجزت ترخيص عدد (٤٨٥) من المعدات الثقيلة وترخيص (٢٨١) كراج، كما تم ترخيص (٥٤٨) من معارض السيارات وقطع الغيار وعدد (٢١٢٨) رخصة مسحوبة عن طريق دورية السلامة على الطرق. أما في المحافظات الشمالية فقد بلغ إجمالي المعدات الهندسية المرخصة لعام ٢٠٠٥ كالتالي: تجديد ترخيص عدد (٤٩٢) كراج، وعدد (١٣٦) محل قطع غيار، وعدد (١٦٩) من معارض السيارات.

على صعيد إدارة المدارس والمعاهد الاستكمالية:

إن الهدف الخاص لإدارة المدارس والمعاهد في إطار مهامها ووظائفها هو تحقيق مركزية الامتحانات الشاملة للمعاهد والكليات الاستكمالية وتطبيق الإجراءات بصورتها السليمة، وتطبيق الامتحانات المباشرة للدورات الاستكمالية من قبل الإدارة في رام الله وأريحا وجنين، وإعداد دليل خدمات الإدارة العامة للمدارس والمعاهد الاستكمالية، والدخول في نظام وبرامج دائرة التدريب وتنظيم العمل بهما داخلياً وخارجياً، وتطبيق إجراءات العقوبات للمخالفين في إطار عمل دائرة المتابعة والتفتيش على المدارس، وتقديم خدمات وعقد دورات ومراقبة امتحانات وتصديق شهادات لـ (٣٩٦ دورة) تخرج منها ٦٠٠٠ طالب من مختلف الدورات، وعقد العديد من لجان مقابلات المتقدمين لدورات مدربي السواقة والإدارة المهنية تجاوزت ١٥ لجنة في مختلف المحافظات، وإنشاء ملف تعاون ما بين الوزارة والمركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة بقطاع النقل والمواصلات وتأثيره على البيئة والاقتصاد الوطني.

اتخذت الوزارة مجموعة إجراءات حديثة لتنظيم مهنة تعليم السياقة وممارستها وفقاً لمعايير وأسس مستقاة من العالم المتطور ومن خلال الاشتراك مع جمعيات أصحاب مدارس السياقة تطبيقاً لمبدأ المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن أبرز هذه الإجراءات تنظيم اختبار قدرات للمتقدمين لدورة مدربي السياقة لمحافظات غزة بهدف تأهيلهم وتطوير قدراتهم التدريبية. وكذلك البدء في إعداد منهج موحد لتعليم الإشارات والفحص العملي. وتساعد الوزارة في تشجيع التنافس في مهنة تعليم السياقة بين المدارس والمعاهد فقد فتحت الباب أمام ترخيص مدراس ومعاهد جديدة وفق معايير فنية آخذة في الحسبان مبدأ العرض والطلب وحاجة السوق ودرجة التشبع حيث بلغ مجموع عدد المدارس العاملة في هذا المجال في الوطن قرابة ٢٥٠ مدرسة ومعهد يتم

الإشراف عليها والتنسيق معها عبر جمعيات نقابية تمثلها. وقد طورت الوزارة آلية توزيع حصص المدارس آخذة في الاعتبار القدرات اللوجستية المتوفرة في كل مدرسة/ معهد بما في ذلك كادر التدريب وعدد المركبات المتوفرة، وتستخدم الوزارة حالياً برنامج محوسب لضبط آلية توزيع الفحوصات النظرية والعملية والرقابة عليها.

على صعيد الإدارة العامة لسلطة الترخيص :

بلغت إيرادات سلطة الترخيص في العام ٢٠٠٥ حوالي (٣٣) مليون شيكل رغم كل الظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني من فوضى وفتان أمني في المجتمع الفلسطيني، وهذه الإيرادات جيدة إذا ما قورنت بإيرادات الترخيص السنوية لعام ٢٠٠٢ حيث زاد معدل الإيرادات بنسبة الثلث وهذه النسبة ترجع إلى قرار المجلس التشريعي المتعلق بإعفاء (٥٠٪) على الديون المتراكمة في مستحقات رسوم الترخيص .

رغم الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الصعبة التي تلم بالشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية والتي أثرت على الأداء بشكل سلبي أدى بدوره إلى خلق حالة من الفوضى والفتان إلا أن الإدارة العامة لسلطة الترخيص عملت بشكل دعوب ومخلص لتحقيق أهدافها وإنجاز مهامها اليومية في تقديم الخدمات لأبناء شعبنا ، وتمكنت من إنجاز ما يلي على الصعيد الفني والإداري :

افتتاح مقر دائرة رفح في نوفمبر ٢٠٠٥ ، والتجهيز والتحضير لافتتاح مقر دائرة ترخيص سلفيت، والتحضير كذلك لافتتاح دائرة الترخيص في محافظة القدس (أبو ديس). كما انتهت من اعتماد برنامج إصدار الرخص الممغنطة وتوفير كافة المعدات والأجهزة وملحقاتها لإصدار أول رخصة قيادة فلسطينية ممغنطة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما باشرت العمل على تنظيم أرشيف الإدارة العامة لسلطة الترخيص.

وقد قامت إدارة النقل الحكومي بتوريد (٤٦) مركبة حكومية جديدة لاستخدام المؤسسات الحكومية في المحافظات الجنوبية ، وعدد (٣٠٠) في المحافظات الشمالية، كما قامت الدائرة بالإشراف على بيع (٥٨) مركبة حكومية بقيمة (١,٥) مليون شيكل بالمزاد العلني والظرف المختوم في المحافظات الشمالية و (٧٤) مركبة بقيمة (٢)

مليون شيكل ، كما أنها شاركت في الحملة الشتوية التي قامت بها الأجهزة الأمنية والشرطة مما أدى بدوره إلى زيادة إيرادات سلطة الترخيص.

على صعيد الإدارة العامة للطرق والمشاريع :

إن الإدارة العامة للطرق والمشاريع هي الدينامو الذي يقوم بإعداد الدراسات اللازمة لتهيئة البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات بكافة مجالاته الجوية والبحرية والبرية بما في ذلك تحديد احتياجات الوطن المستقبلية من الطرق والجسور والموانئ الجوية والبحرية والسكك الحديدية وتسعى هذه الإدارة جاهدة لوضع وتحديث البيانات الخاصة بقطاع النقل بشتى مرافقه.

إن من أهم الإنجازات الملموسة التي تم بالفعل القيام بها من قبل الإدارة العامة للطرق والمشاريع هي دراسة كاملة ومستوفية لعدد كبير من المشاريع وتقديمها للجهات المعنية بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات والدراسات الفنية والمالية لتمويل هذه المشاريع، هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات ضخمة جمعت بها معلومات وإحصاءات خاصة بمختلف أنشطة الإدارة العامة، كما تم تطوير التقارير اللازمة وفق مواصفات وضمان الجودة المطلوبة في تنفيذ المشاريع.

على صعيد الإدارة العامة للتخطيط والعلاقات :

تهتم الإدارة بتحديد رسالة الوزارة ورسم سياساتها العامة وأهدافها الرئيسية وتضع الوسائل والآليات اللازمة لضمان تحقيقها، حيث تقوم بجمع المعلومات والبيانات والأرقام والإحصائيات وتحليلها بشكل يساعد في إعداد الدراسات المطلوبة للتطوير والأداء. وتهدف الإدارة إلى تحسين وتجميل صورة الوزارة داخليا وخارجيا، وتمثل حلقة الوصل بين الوزارة والجهات الخارجية الأخرى. وقد حققت الكثير من الإنجازات في عام ٢٠٠٥ نذكر منها :

- المشاركة في لجنة دراسة التقييم الفني والمالي لعطاء رقم (٢٠٠٥/٣١) بخصوص توريد المركبات الحكومية المشكلة بقرار مجلس الوزراء.

- إعداد التقارير والدراسات عن مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية (إنشاء الطرق، المعابر، مطارات، موانئ، خطوط جوية، وخطوط نقل بري).
- عقد الاجتماعات مع تجار السيارات وتجار قطع الغيار والمعدات الثقيلة وأصحاب المدارس والمعاهد، والمساهمة في حل المشكلات التي تواجههم.
- إعداد كشف بالأضرار التي لحقت بالمركبات منذ بداية الانتفاضة.
- المشاركة في مؤتمر (الأسكوا) الأول والثاني اللذان نظما في بيروت، وتم تقديم تقارير ودراسات عن المشاريع الإستراتيجية التي تتعلق بمجال النقل والمواصلات و حضور اجتماع اتحاد الموانئ العربية في الإسكندرية.
- المشاركة في لجنة الانسحابات وإعداد تقارير حول دورها ومهامها والأهداف التي تسعى لتحقيقها واللجان الفنية المشاركة في اللجنة.
- إعداد تقارير ودراسات تفصيلية عن التصور الذي أعدته مؤسسة (راند) الأمريكية بخصوص دولة فلسطينية قابلة للحياة.
- إعداد تقارير عن خصخصة الميناء والمعابر والمطار.

على صعيد إنجازات الشؤون القانونية:

ساهمت الدائرة القانونية في تقديم الاستشارات القانونية وبلغ عددها (٢٠٥) استشارة قانونية، مع الإشارة إلى أن هناك (٤٣) استشارة تحت الدراسة والبحث، بالإضافة إلى تقديم الكثير من الاستشارات القانونية في العديد من الموضوعات لكافة الإدارات العامة للوزارة، وصياغة وإعداد مشروعات القوانين والقرارات المقترحة أمام مجلس الوزراء، وإعداد وصياغة العديد من العقود ومراجعتها.

وقد أتمت الشؤون القانونية إعداد وصياغة ومراجعة عدد من مشروعات القوانين والقرارات منها مثلا دراسة ومراجعة اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٥، وصياغة وإعداد النظام الأساسي لمجلس إدارة الخطوط الجوية، وصياغة وإعداد النظام الأساسي للمجلس الأعلى للمرور.

كما قامت بدراسة طلبات المواطنين أصحاب الحالات الخاصة وعملت لجانها على تقديم التوصيات بناء على دراسة الطلبات وفق مجموعة من الأسس والمعايير، وقد بلغ

عدد الحالات المقدمة حتى لحظة إعداد هذا التقرير (٢٣٥) حالة خاصة أنجز منها (٢٢٩) حالة والحالات الست الباقية قيد الإنجاز.

كما شرعت بإعداد وصياغة العديد من العقود وإعداد نماذج تعهدات لعدد من الموضوعات بلغت سبعة، كما قامت بمراجعة وتدقيق مشروعات القوانين المقترحة أمام مجلس الوزراء والمقدمة من قبل الدكتور سمير حليلة أمين عام مجلس الوزراء وبلغ عددها (١٤) مشروع قانون.

على صعيد الإدارة العامة للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات:

- تقديم الخدمات المساندة لكافة إدارات الوزارة المتعلقة بالحوسبة والصيانة بالسرعة الممكنة وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- المساعدة في خطة لا مركزية دوائر الترخيص، وتطوير شبكة الحاسوب الخاصة بدائرة ترخيص رفع.
- وتجهيز المجال الخاص بالوزارة على الإنترنت والخادم الخاص بهذا العمل تمهيداً لتقديم خدمة الإنترنت لكافة دوائر الوزارة حال توفر هذه الخدمة.
- متابعة مشروع التطوير الإداري، والإشراف على الحوسبة مع شركة النخبة، حرصاً على مصلحة الوزارة، ومن واقع العقد المبرم مع هذه الشركة للاستفادة من هذا المشروع قدر الإمكان.
- بدء العمل على إدخال نظام البطاقات الممغنطة لسلطة الترخيص في أقرب وقت.
- تقديم جميع التقارير الإحصائية والمعلوماتية المطلوبة لأي جهة سواءً كانت داخل الوزارة أو خارجها وحسب توجيهات الإدارة العليا للوزارة.

على صعيد مطار غزة الدولي :

يعد مشروع إعادة إعمار وتشغيل مطار غزة الدولي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ولم تتمكن الطواقم الهندسية من البدء في الإجراءات الفعلية لإعادة إعمار المطار بسبب الأوضاع السياسية، علماً بأن التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار وتشغيل المطار حوالي 23,283,648 دولار، ونظراً للحاجة الماسة للبدء الفوري في إعادة تأهيل المطار ومن ثم تشغيله وفي ظل ندرة الموارد المتاحة في الوقت الراهن.

مرحلة إعادة إعمار المطار إلى مرحلتين رئيسيتين:-

المرحلة الأولى: طائرة بموازنة إجمالية 14,283,648 دولار يتم تشغيل المطار بموجبها جزئياً تليها المرحلة الثانية بموازنة إجمالية بقيمة ٩ مليون دولار.

المرحلة الثانية: تتضمن محطة الرادار، والممر الفرعي بما في ذلك الإنارة. وحيث أن إعادة إنشاء مدرج الإقلاع والهبوط يشكل المرحلة الأهم في إعادة تشغيل المطار، لذلك سيتم بدء العمل به، هذا وقُدرت تكلفة إعادة إنشاء المدرج بـ 7,907,383 دولار أمريكي.

كما تقوم الطواقم الفنية بسلطة الطيران المدني والخطوط الجوية الفلسطينية بالتعاون مع طواقم الوزارة في متابعة تصميم مبنى قرية الشحن الجوي "Cargo Terminal" في المطار عبر مكاتب استشارية أوروبية بتكليف من المفوضية الأوروبية. ويبلغ إجمالي كلفة هذا المشروع (٢٥) مليون دولار أمريكي. وفي هذا المضمار تطلب الوزارة من مجلس الوزراء الموقر أيضاً حث (ALHC) على الحصول على الضمانات الدولية اللازمة لعدم المساس بهذا المشروع من قبل قوات الاحتلال.

وقد تم اعتماد مشروع إعادة تأهيل مطار ياسر عرفات الدولي ضمن خطة التنمية الفلسطينية من قبل مجلس الوزراء ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتكلفة إجمالية ٢٢,٣٧٦,٠٠٠ دولار

على صعيد الخطوط الجوية الفلسطينية:

فعلت الوزارة عبر المجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية استخدام مطار العريش من قبل الخطوط الجوية الفلسطينية والطائرات التابعة لها بصفة استثنائية وبديلة لحين تشغيل مطار غزة الدولي.

قامت الخطوط الجوية الفلسطينية إيماناً من الوزارة بضرورة تحليق العلم الفلسطيني في الأجواء الإقليمية أيضاً بنقل قوافل الحجاج عبر طائرات مملوكة للخطوط وأخرى مستأجرة في موسم الحج الماضي وترى الوزارة ضرورة استكمال هذا الدور في العام الحالي. وفي هذا الصدد ترفع الوزارة في تقريرها هذا توصية إلى مجلس الوزراء بضرورة تشكيل لجنة دائمة لمواسم الحج والعمرة.

ترفع الوزارة توصية لمجلس الوزراء لإقرار مشروع حول خصخصة الخطوط الجوية الفلسطينية، وذلك بعد أن قامت الوزارة بدورها في حصر وتقييم موجودات الخطوط الجوية وإعداد المخطط التفصيلي لخصخصة الخطوط الجوية، الأمر الذي سيساهم في توفير المتطلبات للخطوط الجوية الفلسطينية من إمكانيات وطائرات وعقود، وسيساهم في انطلاقتها لتكون إحدى الخطوط الرئيسية في المنطقة العربية.

على صعيد الموانئ البحرية:

ميناء غزة البحري:

ما زال مشروع ميناء غزة البحري مجمداً بسبب فسخ العقد مع المقاول، وكذلك إصرار كل من حكومتي هولندا وفرنسا لتجديد التزامهما بتمويل المشروع بضرورة وجود اتفاق سياسي مع إسرائيل ينص على السماح بإعادة بناء ميناء غزة البحري وعدم التعرض له مرة أخرى من قبل قوات الاحتلال.

تم إعداد مسودات لقوانين الموانئ البحرية الفلسطينية وتقديمه لديوان الفتوى والتشريع بهدف مراجعته وعرضه على المجلس التشريعي.

ترفع الوزارة توصية لمجلس الوزراء الموقر بالطلب من (AHLC) وضع ميزانية بناء ميناء غزة البحري موضع الأولوية والبالغ قرابة ٨٠ مليون دولار للمرحلة الأولى من المنشآت البحرية فقط في هذا المجال، فقد شاركت الوزارة ممثلة بوكيلها في اجتماعات تتعلق بخطة الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وأكدت الوزارة على أهمية إعادة بناء ميناء غزة البحري ومطار غزة الدولي في وثائق هذه الاجتماعات المنسقة عبر جامعة كاليفورنيا الأمريكية.

وقد تم اعتماد مشروع ميناء غزة البحري في خطة التنمية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتكلفة ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار معتمدة من مجلس الوزراء.

القضايا الملحة الخاصة بسلطة الموانئ البحرية:

١. العمل على تنمية مستوى الموارد البشرية الفلسطينية وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء.

٢. تطوير إجراءات النقل واللوجستيات بين فلسطين والدول الأعضاء.

٣. العمل على إبرام اتفاقية النقل متعدد الوسائط بين فلسطين والدول الأعضاء.
 ٤. العمل على دعم إنشاء ميناء غزة التجاري في المحافل الدولية لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإرغام دولة الاحتلال برفع الحصر المفروض على إقامة الميناء التجاري.
 ٥. عمل مذكرة تفاهم بين الدول الأعضاء في مجال النقل البحري بما فيها فلسطين.
 ٦. التنسيق بين فلسطين والدول الأعضاء في تنفيذ المشروعات الجديدة ، وتطوير المشاريع القائمة بما يتناسب مع مصلحة الدول الأعضاء.
 ٧. حث وتشجيع الشركات والمؤسسات الاستثمارية والمنتجة إلى الاتحاد على الاستثمار في مجال النقل في فلسطين.
 ٨. تزويد جميع الدول الأعضاء بأحدث المعلومات والإحصائيات الفنية والاقتصادية والتجارية العربية والعالمية وللخامات ومستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة والمنتجات النهائية وقيمة الصادرات والواردات في الدول الأعضاء.
 ٩. العمل على إنشاء معرض شبه دائم في فلسطين لنشر البيانات المحدثة بشكل منهجي والمتعلقة بفرض التجارة والاستثمار والسياحة ، وعقد اتفاقيات التعاون بين الوكالات المسؤولة عن ترويج الصناعات والاستثمار والقيام بإيفاد البعثات من أصحاب المشروعات وتنظيم ندوات مشتركة بين الدول الأعضاء.
- العمل على دعم قطاع الثروة السمكية في فلسطين وذلك عن طريق إنشاء وتطوير موانئ صيد الأسماك وتنمية القوى البشرية العاملة في هذا المجال ، وتطوير المعدات المستخدمة في مجال الصيد والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

ميناء الصيد:

حصلت الوزارة على تمويل من قبل البنك الإسلامي للتنمية لصيانة مرفق ميناء الصيد وتطويره، خاصة تدعيم كاسر الأمواج المعرض للانهدام جراء التغييرات البحرية.

شاركت الوزارة في تطوير مشروع رصيف إنزال وسحب قوارب الصيد بهدف الصيانة خدمةً لقطاع الصيادين.

ترفع الوزارة توصية لمجلس الوزراء بتوفير تمويل لمشروع تعميق حوض ميناء الصيد وتدعيم أرصفته وكواسر الأمواج لتنمية قطاعي الصيد والسياحة، ويتكلف القيام بهذا العمل قرابة ١٥ مليون دولار.

وقد تم اعتماد مشروع تدعيم ميناء الصيادين في خطة التنمية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتكلفة ٨,٧٠٠,٠٠٠ دولار معتمدة من مجلس الوزراء.

على صعيد المعابر البرية الحدودية:

تعمل الوزارة على توفير خدمة سريعة وأكثر سهولة من ذي قبل وأقل تكلفة عبر الإدارة العامة للشؤون الفنية، حيث أن العمل جارٍ على إعداد برنامج لتطوير الأداء على المعابر الحدودية وخصخصة الخدمات فيها، وسيكون للوزارة دور الإشراف على ذلك، كونها المسؤولة عن المعابر في فلسطين فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات وذلك للتخفيف من معاناة المواطنين بتقديم الخدمات لهم بشكل أسرع وأقل سعراً حتى لا يكون المعبر رحلة شاقة للمواطن والتاجر لاسيما وأنه يوجد تمويل متوفر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير المعابر بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي، حيث يمكن أن يتم من خلالها إعادة بناء المعابر على نحو متقدم جداً وتوفير ساحات لتوقف الشاحنات، ومناطق جمركية " بوندد" ومناطق تخزين، وثلاجات لتخزين البضائع التي تحتاج إلى تبريد، وأيضاً مبنى موحد للأجهزة والوزارات التي يجب أن تتواجد على المعبر لتطبيق مبدأ النافذة الموحدة للتسهيل على التجار والمواطنين.

وفي هذا الإطار ترفع الوزارة توصيتها إلى مجلس الوزراء بتفعيل هذا المشروع وتنشيط اللجنة المكلفة من قبل مجلس الوزراء بإعداد مناقصة المشروع، حيث أن المعابر في ظل الظروف الحالية تعتبر النافذة الوحيدة للاقتصاد الوطني الفلسطيني. وعليه تأمل الوزارة أن ترفع ضمن توصياتها في اجتماع (AHLC) أولوية هذا المشروع.

وقد تم اعتماد مشروع تطوير المعابر الحدودية (المرحلة الأولى) في خطة التنمية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتكلفة ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار معتمدة من مجلس الوزراء.

على صعيد النقل الحكومي:

ضمن خطة التطوير الإداري واللامركزية التي تقوم بها وزارة النقل والمواصلات قلصت الوزارة دور الإدارة العامة للنقل الحكومي ليصبح منوطاً بكل وزارة ومؤسسة حكومية على حدة وعليه أصبحت الصلاحيات الخاصة بهذه الإدارة العامة موزعة على الوزارات كل حسب عمله وعدد مركباته. وبهذا تكون الرقابة على المركبات الحكومية تتبع للوزارة ذات الصلة وليس للنقل الحكومي كما كان سابقاً.

على صعيد الأرصاد الجوية:

١. تقديم نشرة جوية يومية لكافة وسائل الإعلام المسموعة الخاصة منها والعامة والتي يصل عددها إلى أكثر من ثلاثون محطة إذاعية محلية موزعة على مختلف محافظات الوطن بالإضافة إلى الإذاعة وتلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية الرسميين وأيضاً تلفزيونات محلية عديدة حيث يتم نقل النشرة الجوية مباشرة على الهواء بشكل يومي. يضاف إلى ذلك الصحف اليومية المحلية ووكالة الأنباء الفلسطينية وفا حيث يتم تزويدها بنشرة مكتوبة يومياً.
٢. تزويد المؤسسات العامة والخاصة بالبيانات المناخية (سلطة المياه، وزارة الزراعة، البيئة، الأشغال العامة، مجموعة الهيدرولوجيين، الجامعات والمعاهد الفلسطينية وغيرها).
٣. إصدار النشرة المناخية الدورية وإصدار نشرة هطول الأمطار السنوية للموسم المطري.
٤. المباشرة في توزيع سبعة أجهزة لتسجيل الإمتار (Rain Records) المتواجدة لدى الدائرة منذ سنوات والتي حالت الظروف والأحداث دون تركيبها.
٥. التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصدار نشرة البيانات المناخية لعام ٢٠٠٥ وتزويدهم بالبيانات الشهرية الدورية.
٦. المشاركة في دورات تدريبية وورش عمل قصيرة في داخل الوطن.
٧. تم إعداد ورقة علمية حول دور التنبؤات العددية قدمت إلى اللجنة الفنية للجامعة العربية.

وقد تم اعتماد مشروع إعادة تأهيل وتطوير الأرصاد الجوية في خطة التنمية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بتكلفة ٥٠٠,٠٠٠ دولار معتمدة من مجلس الوزراء .

على صعيد دائرة الرقابة الداخلية والتفتيش :

تم التفتيش على مكاتب التاكسي في المحافظات وعلى معبر ترقوميا والاطلاع على السيارات التي تم إدخالها وتدقيقها.

وكذلك التفتيش على الكليات والمعاهد الاستكمالية وتقديم دراسة عن آلية صرف الأرقام العمومية للتخلص من المشاكل الموجودة لدينا والقضاء على السوق السوداء، والتأكد من جودة سير العمل في دوائر الترخيص، إضافة إلى كل ذلك الاشتراك في العطاءات والمشاركة في لجنة الجرد السنوي للأصول الثابتة واللوازم المعتمدة، وإنما بصدد تطبيق القانون والنظام الخاص للمعاهد والكليات والمعارض والمستوردين إضافة إلى مكاتب التاكسي " الأرقام العمومي " .

وما تم إنجازه من خلال المراسلات الداخلية:

- الشكوى المقدمة من السيد عمران أبو عصب / الخليل صاحب كراج المدينة.
- الشكوى المقدمة من مكتب تكسي الأرز / نابلس من اجل الحصول على رخص تشغيل للمكتب.
- الشكوى المقدمة من نقابة أصحاب مكاتب التاكسي / نابلس .
- متابعة موضوع الرقم العمومي الذي يخص المواطن عبدالله جميل زماوي / قلقيلية .
- اللجنة المشكلة من اجل بحث المشكلة بين "سائد عاصي" / بيت لقسا والموظف على بند البطالة "مازن سلامة "
- دراسة آلية إعادة ترتيب وتنظيم موقع الإدارات في مبنى الوزارة .
- إنهاء موضوع الشكوى المقدمة من السيد "عصام أبو حبله" احد موظفي وزارة النقل والمواصلات ضد المدرب "ماجد احمد الاعرج" مدرسة الاعرج / طولكرم .
- متابعة موضوع الاعتداء على دائرة ترخيص الخليل.

- طلب مكتب تاكسي المعتز /الخليل بإضافة خمس رخص تشغيل للمكتب المذكور.
- شكوى التظلم الخاصة بالموظفة "رنا احمد عرقوب" .
- شكوى الموظفين "احمد عبد الرازق ضمرة" و "إياد احمد زيادة" .

على صعيد وحدة الشكاوى :

تعتبر وحدة الشكاوى أداة فاعلة في مجال تحسين الخدمات للمواطنين باعتبارها المسئول عن تدقيق الشكاوى المقدمة من المواطنين، وخلق آلية مؤسسية تسعى لإيجاد الحلول، وتعزيز مبدأ المصلحة المشتركة، والعمل على تقوية الثقة بين المواطن والوزارة، وتعمل الوحدة على تلقي الشكاوى والتظلمات المرفوعة كتابيا لمعالي الوزير وتعمل على معالجة الشكاوى بالتعاون مع أجهزة الوزارة والوزارات الأخرى والهيئات الحكومية ، ومتابعة شكاوى المواطنين والتي تنشر في الجرائد الرسمية وتفحص الشكاوى والرد عليها بالتعاون مع الإدارة المعنية ، وتقوم بزيارات ميدانية إلى كافة مكاتب الوزارة بالتعاون مع الإدارة العامة للرقابة والتفتيش، والمشاركة في كافة لجان التحقيق التي تنبثق عن أية شكوى تقدم بها المواطن ، وتعمل على إصدار تقرير شهري.

على صعيد عمل وحدة مجلس الوزراء:

١. التحضير لمساهمة الوزارة و الوزير في طرح البنود الخاصة بالوزارة على جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء و اللجان الوزارية.
٢. مراجعة ملف مجلس الوزراء الأسبوعي، و إعداد الملخصات للوزير بهذا الشأن، و العمل على إعداد تصور (بالتشاور مع الجهات المختصة في الوزارة) حول رؤية الوزارة و موقفها من البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء.
٣. التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول ترتيب مشاركة الوزير في جلسات المجلس أو تغيبه ،سفره في مهمات داخلية و خارجية و إعداد تقارير مهمات السفر للوزير و إرسالها للأمانة العامة تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء.

٤. التنسيق مع الدوائر المختصة في الوزارة و الجهات المعنية خارج الوزارة في إعداد المذكرات التفسيرية و مشاريع القرارات للبنود المطروحة من قبل الوزير على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء و اجتماعات اللجان الوزارية وفقا لدليل إعداد المذكرات التفسيرية الصادر عن مجلس الوزراء.
٥. العمل كحلقة وصل بين مجلس الوزراء و الوزير من اجل متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بما يشمل المتابعة الدورية مع الوزير و الجهات المختصة و المعنيين في الوزارة في مجال القرارات ، و تذييل الصعاب التي تعترض التنفيذ و إعداد التقارير الدورية حول التقدم في تنفيذها .
٦. إعداد التقارير الدورية (مادة ٧٢ من القانون الأساسي) عن أداء الوزارة للوزير تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء.
٧. التنسيق الأفقي مع وحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات الأخرى، و إطلاع الوزير على برامج عمل الوزارات الأخرى.

على صعيد وحدة شؤون المرأة

- وحدة شؤون المرأة وحده مستحدثة في وزارة النقل و المواصلات و كان تتسيب تلك الوحدة في الوزارة بعد أن طلبت وزارة شؤون المرأة تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥/٥/٣ بشأن وحدات شؤون المرأة في الوزارات.
- وقد تم تكليفنا من قبل الوزير بالمشاركة في إعداد تقرير حول موضوع اتفاقية سيداو مع وزارة شؤون المرأة، و قد أنجز التقرير من قبل المنتسبات للوحدة.
 - جاري العمل على التنسيق بين وحدة شؤون المرأة في الوزارة مع وزارة شؤون المرأة فيما يتعلق باحتياجات هذه الوحدة من تجهيزات مكتبية.

على صعيد الاجتماعات والمؤتمرات :

اتفاقية حول مكتب النقل المشترك:

تم توقيع اتفاقية لإقامة مكتب نقل مشترك. ويتلخص دور المكتب في دراسة وترويج تنفيذ مشاريع ذات مصلحة مشتركة، خاصة في مجال الطرق والنقل عبر سك الحديد .

وتم تسهيل الوصول إلى هذه الاتفاقية عبر المفاوضات الأوروبية وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل مكتب النقل المشترك.

يأتي توقيع هذه الاتفاقية من جانب وزير المواصلات الإسرائيلي السيد " مئير شتريت " ووزير النقل والمواصلات الفلسطيني السيد م.سعد الدين خرما ، تتويجا لعملية بدأت في منتدى المواصلات الأوروبي المتوسط الخامس الذي عقد في بروكسل بتاريخ ٢١ و٢٢ من شهر كانون أول من عام ٢٠٠٤ حيث عبر ممثلو الوفود الإسرائيلية والفلسطينية عن الرغبة لإنشاء مكتب مشترك للبنى التحتية للمواصلات . ومنذ ذلك الوقت ، التقى الطرفان العديد من المرات لمناقشة قضايا ذات علاقة بالتنسيق الوثيق مع مسؤولي المفاوضات الأوروبية.

وأضاف نائب رئيس المفاوضات الأوروبية المؤول عن النقل السيد جاك باروت : إنني اعتبر هذه المبادرة هامة جدا من اجل تحديد وتشجيع مشاريع البنى التحتية الرئيسية داخل وبين الأطراف لتهدف إلى تسهيل تنقل الناس والبضائع في المنطقة، لدي قناعة أن هذا النوع من التعاون الفني يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في عملية السلام.

المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الأول حول النقل:

بمناسبة الذكرى العاشرة لإعلان برشلونة فقد نظم الاتحاد الأوروبي المؤتمر الوزاري الاورومتوسط الأول للنقل في مدينة مراكش المغربية في الفترة ما بين ١٤ - ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ ، حيث حضر وزراء النقل والمواصلات في الدول الاورومتوسطية أو من ينوب عنهم وذلك لمناقشة سبل تطوير قطاع النقل بين هذه الدول لما لهذا القطاع من اثر مباشر على التكامل والنمو الاقتصادي في المنطقة. وحضر عن الجانب الفلسطيني السيد م.سعد الدين خرما وزير النقل والمواصلات والسيد د.علي شعت وكيل الوزارة.

وفي مداخلة فلسطين في هذا المؤتمر والتي ألقاها م. سعد الدين خرما وزير النقل والمواصلات تم التأكيد على أهمية هذه الشراكة، ووضح أولوية قطاع النقل والمواصلات في فلسطين والمتمثلة في إنشاء طريق عابر فلسطين ، وإعادة تأهيل وتشغيل مطار ياسر عرفات الدولي ،

وعلى هامش المؤتمر فقد تم عقد عدده لقاءات ثنائية كانت كالتالي :

أولا: اجتماع فلسطيني إسرائيلي برعاية مفوض الاتحاد الأوروبي " السيد جاك بارو " :

استكمالاً للمناقشات الخاصة بمكتب المواصلات الفلسطيني المشترك (JTO) فقد قام مفوض الاتحاد الأوروبي بعقد اجتماع ثلاثي فلسطيني إسرائيلي أوروبي.

حيث عرض الجانب الإسرائيلي مشروعين لمد شبكة سكة حديد لربط حيفا وجنين وشمال الأردن وأخرى لربط اشدود بقطاع غزة، حيث تم رفض البحث في هذين المشروعين، وتمت المطالبة بإعطاء الوقت اللازم لوزارة النقل والمواصلات لدراسة هذه المشروعات مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة .

وقد تم التأكيد على أهمية إنشاء طريق عابر فلسطين الرابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وهو المشروع الذي أشار إلى أهميته ولأول مرة وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي (السيد مئير شتريت).

وقد أكد (السيد جاك بارو) مفوض الاتحاد الأوروبي على دعم الاتحاد الأوروبي لهذا الطلب في القريب العاجل، من خلال بنك الاستثمار الأوروبي .

ثانياً: اجتماع فلسطيني مغربي: حيث تناول الاجتماع بحث سبل التعاون الفلسطيني المغربي المشترك في مجال النقل والمواصلات ، وخاصة آليات تنفيذ الاتفاقيات الأوروبية والمتوسطية واتفاقيات دول الأسكوا بما تحقق الربط العربي من خلال شبكة نقل مواصلات عربية .

ثالثاً: اجتماع فلسطيني - سوري: حيث تم التأكيد على أهمية توثيق العلاقات الفلسطينية السورية في مجالات النقل والمواصلات .

رابعاً: اجتماع فلسطيني - مصري: تم الاتفاق على البدء بإعداد التجهيزات اللازمة لربط خطوط السك الحديدية المصرية بقطاع غزة وحتى طريق عابر فلسطين الذي سيربط قطاع غزة بالضفة الغربية .

كذلك تم الاتفاق على التنسيق المشترك لتفعيل آليات لتشغيل المعابر بما يضمن انسيابية الحركة للأفراد والبضائع بين قطاع غزة ، كذلك تم التأكيد على أهمية تنفيذ المشروعات الإقليمية التي تم توقيع اتفاقياتها من خلال اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا "الاسكوا" .

اجتماع لجنة المواصلات الفلسطينية والإسرائيلية:

ركز هذا الاجتماع على بعض المطالب الفلسطينية ومن أهم هذه المطالب :
• استيراد كافة المركبات بأنواعها وطرزاتها ووعد الجانب الإسرائيلي بدراسة الطلب.

- عدم السماح بإدخال أجزاء المركبات المقصودة إلى أراضي السلطة، أفاد الجانب الإسرائيلي بأنه يجب العمل بموجب اتفاقية باريس وليس الخروج عنها.
- الطلب بالسماح بإدخال الدراجات النارية والجيبات 4 X 4 إلى أراضي السلطة أفاد الجانب الإسرائيلي بالموافقة .
- السماح بإرجاع قطع الغيار في حال عدم مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل التاجر الفلسطيني ، رفض الجانب الإسرائيلي الطلب .
- تزويد الوزارة بالمواصفات والأوامر والتعليمات الفنية بخصوص التحولات المقررة على هياكل المركبات التجارية، وعد الجانب الإسرائيلي بتزويدنا بالأوامر .
- السماح بإدخال المركبات المستوردة والمدخلة من إسرائيل إلى أراضي السلطة يوميا وليس يومين في الأسبوع (الأحد - الخميس) أبدى الجانب الإسرائيلي معارضة كبيرة للموضوع.
- السماح للأخوة الصيادين بالصيد من بعد ٣٠ ميل بدلا من ١٠ ميل ، أفاد قائد منطقة إيرز الجنرال منير بأنه لا يستطع الموافقة على هذا الطلب .

-
- متابعة تنفيذ قرارات الوزير ومجلس الوزراء .
 - متابعة قرارات مكتب وكيل الوزارة والعمل على تنفيذها .
 - التنسيق بين وحدات الوزارة في كافة محافظات الوطن .
 - المساهمة في تحليل وتقديم اقتراحات تخص سياسات النقل والمواصلات .
 - توثيق كافة الأنشطة الإدارية والفعاليات اليومية والتعليمات والأوامر الفنية .
 - المشاركة في إعداد مسودة قانون مجلس المرور الأعلى .
 - المساهمة في إعداد اللوائح اللازمة لتنظيم قطاع النقل والمواصلات .

على صعيد ديوان الوزير

- التنسيق مع الوزارات المختلفة لحل المشاكل ذات الصلة بالوزارة .
- مشاركة الديوان بالمجلس الأعلى للمرور .
- متابعة انجازات الوزارة والمتعلقة بقرارات مجلس الوزراء مع القرارات الداخلية .
- المشاركة في لجنة الانسحابات .

- عقد اجتماع مع جمعية تجار قطع غيار السيارات والمعدات الثقيلة.
- اجتماع مع أصحاب السيارات العمومية والنقل البري.
- توزيع أرقام جديدة لتشغيل سيارات عمومية للمحافظات الجنوبية والشمالية.
- تحديد أجرة النقل بين المدن في المحافظات الجنوبية والشمالية .
- تشكيل لجنة خاصة لحصر المركبات الحكومية المستهلكة.

القرارات الداخلية:

- وقف صرف الأرقام العمومية بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤.
- تشكيل لجان المواصلات العليا والفرعية بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠.
- تشكيل لجنة لبحث ودراسة طلبات الحالات الخاصة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣.
- تشكيل لجنة خاصة لدراسة طلبات الحصول على أرقام عمومية.
- تشكيل لجنة للتحقيق في المخالفات المالية والإدارية في بيت لحم بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦.

على صعيد مؤسسة الوزارة وتطويرها:

- تم تنفيذ هيكلية الوزارة في وزارة المالية بعد تسكين جميع الموظفين وتم عمل الكشوف اللازمة بأسماء الموظفين حسب الهيكلية المعتمدة.
- تم إعداد موازنة الوزارة للعام ٢٠٠٦ و تشمل إيرادات ونفقات الوزارة المتوقعة والدوائر الفرعية التابعة لها في الضفة وغزة ودائرة الأرصاد الجوية وسلطة الطيران.
- تشكيل لجان مع النقابات وجمعيات تمثل الجهات الخدمائية المستفيدة من وزارة النقل والمواصلات .
- مازال العمل جارياً على حوسبة الوزارة وصولاً للعمل بنظام الحكومة الالكترونية .
- تم إعداد خطة عمل تنفيذية للوزارة وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص والقطاع الأهلي .
- تم إعداد دراسات اقتصادية حول قضايا ذات علاقة بالنقل والمواصلات مثل الآثار السلبية لإغراق السوق بالسيارات غير المرخصة من دوائر الترخيص ،

- مركبات قديمة وقطع الغيار) من إسرائيل ، ودراسة حول توفير وقود بديل للمركبات مثل (الغاز الطبيعي) ، ودراسات مرورية تعالج الاختناقات المرورية ، ودراسات السلامة على الطرق للحد من حوادث السير .
- تحقيق التكامل والتعاون والتنسيق بين وزارة المواصلات والإدارة العامة للمرور بالشرطة الفلسطينية.
- تشكيل لجنة خاصة لحصر المركبات الحكومية المستهلكة.
- إعداد خطة طارئة للتعامل مع مرحلة قبل وخلال الانسحاب الإسرائيلي من المستوطنات .
- تطوير برامج الأرصاد الجوية والتنبؤات المناخية لما فيه مصلحة المواطن وقطاعات الاقتصاد المختلفة .

قرارات مجلس الوزراء:

- قرار رقم (٢٠٠٥/٣٤/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية الخاصة لشؤون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٣٢/١٠/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن إنشاء مكتب المواصلات المشترك في إطار المبادرة الأوروبية.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٣٢/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن المصادقة على اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ .
- قرار رقم (٢٠٠٥/٢٢/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن الطريق الرابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٢٢/١٠/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن إنشاء وتمويل ميناء غزة البحري في قطاع غزة.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٣٦/٢٨/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن الهيئة الفلسطينية لإدارة المعابر.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٣٦/٣١/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن المصادقة على تشكيل المجلس العالي للمرور بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٥.

- قرار رقم (٢٠٠٣/٢٧/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) المصادقة على آلية التعامل مع المركبات والمعدات الهندسية داخل المناطق المنوي الانسحاب منها في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٢٤/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن وضع لوحات إرشادية على جانبي طرق المناطق المقام عليها المستوطنات الإسرائيلية المنوي الانسحاب منها في قطاع غزة.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٢١/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن إدخال المركبات العمومية من إسرائيل.
- قرار رقم (٢٠٠٥/١٩/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن تخفيض ضريبة الشراء على المركبات الجديدة والمستعملة الخصوصي المستوردة من الخارج.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٠٣/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن تخفيض رسوم تجديد كرت السير ورسوم الفحص الفني (الدينوميترات) وإعفاء مركبات الأجرة المحجوزة في منطقة المواصي.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٠٣/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن تشكيل لجنة خاصة لحصر المركبات الحكومية المستهلكة.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٢٧/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن تجديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠٣/٠٥/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) القاضي بتخفيض رسوم تجديد كرت السير ورسوم الفحص الفني " الدينوميترات " وإعفاء مركبات الأجرة المحجوزة في منطقة المواصي.
- قرار رقم (٢٠٠٥/٤٠/٠٩/م.و.أ.ق لسنة ٢٠٠٥) بشأن عهدة موظفي القطاع الحكومي المتقاعدين.

النظرة المستقبلية للوزارة

تتطلع وزارة النقل و المواصلات إلى مستقبل يتم فيه تقديم الخدمة و المعلومات للمواطن من خلال الصفحة الالكترونية و تنظيم أسلوب العمل في الإدارات المختلفة بعد توفير احتياجاتها من موظفين و أجهزة.

و تأسيس هيئة عليا عاملة من القطاع العام و الخاص لمعاهد و مدارس السواقة تهدف إلى التخطيط الإستراتيجي لتنمية هذا القطاع .
كما تتطلع إلى الوصول إلى شبكة محطات رصد جوي حديثة و متطورة .
و تتطلع الإدارة المالية إلى أن يتم عمل كافة معاملات التخزين و الصرف و الجرد و الاستلام بشكل محوسب لكافة دوائر الوزارة الفرعية.
و تطمح جميع الدوائر لتنفيذ برامجها المقترحة و المعده لخدمة الوزارة و التركيز على دعم و تطوير العمل و بذل الجهد لإنجاح مشروع التطوير الإداري.

قائمة المشروعات المعتمدة لوزارة النقل والمواصلات ضمن الخطة الوطنية متوسطة المدى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨

				()					
							GR		
350,000	0	0	350,000	1			GR		33
250,000	100,000	150,000	0	2			GR	IOSA	34
1,000,000	300,000	300,000	400,000	3			GR		35
1,500,000	0	800,000	700,000	1.5			GR		36
2,000,000	650,000	650,000	700,000	3			GR		37
500,000	0	250,000	250,000	1.5			GR		38

2,000,000	0	1,000,000	1,000,000	2			GR	Transportation Master Plan	39
1,000,000	0	0	1,000,000	1			GR	()	40
500,000	0	0	0	1			GR		41
2,000,000	1,000,000	500,000	500,000	3			GR		42
2,000,000	0	0	2,000,000	1			GR		43
3,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	3			GR		44
1,500,000	0	0	1,500,000	1			GR		45
							ID		
2,500,000		2,500,000		1			ID3		137
60,000,000	0	25,000,000	35,000,000	3			ID3	()	142
80,000,000	40,000,000	40,000,000		3			ID3	()	143

50,000,000		25,000,000	25,000,000	2			ID3		144
80,000,000	55,000,000	25,000,000		1			ID3		145
31,000,000				3			ID3	M60	146
3,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	3			ID3		147
4,000,000		4,000,000		1			ID3		148
4,000,000			4,000,000	1			ID3		149
2,500,000			2,500,000	0			ID3		150
2,500,000			2,500,000	1			ID3	()	151
1,500,000				3			ID3		152
1,500,000			1,500,000	1			ID3		153
3,000,000			3,000,000	1			ID3		154
1,000,000			1,000,000	1			ID3	()	155
400,000			400,000	1			ID3	()	156

8,000,000			8,000,000	1			ID3		157
4,000,000			4,000,000	1			ID3		158
4,000,000				3			ID3	(+)	159
2,000,000				2			ID3		160
28,000,000				3			ID3		161
15,000,000				3			ID3		162
1,500,000			1,500,000	1			ID3		281
1,500,000		800,000	700,000	2			ID7	()	282
3,000,000				3			ID7		283
2,000,000				3			ID7		284
22,376,000		7,000,000	15,376,000	2			ID8		315

8,000,000	5,000,000	3,000,000		2			ID8	()	316
8,700,000	3,480,000	5,220,000		1			ID8		317
48,000,000	9,000,000	35,000,000	4,000,000	3			ID8		318
40,000,000		15,000,000	25,000,000	1.5			ID8) (319
22,000,000				3			ID8		320
15,000,000			15,000,000	1			ID8	()	321
50,000,000	25,000,000	25,000,000		2			ID8	()	322
							HAD		
400,000				0			HAD		12
3,000,000				3			HAD	()	13
6,000,000	1,900,000	1,900,000	2,200,000	3			HAD	()	19

